وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

الحركة الطلابية وحركة المقاطعة في الولايات المتحدة

وتداعياتها الاقتصادية العلمية على الكيان الصهيوني

أنس القاضي

الحركة الطلابية وحركة المقاطعة في الولايات المتحـــدة

وتداعياتها الاقتصادية العلمية على الكيان الصهيوني

أنس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

مايو 2024م - ذوالقعدة 1445هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة
هاتف 01-563333
البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com
الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

المحـــــــــــــتويات

ملخـــــص 4

مجالات التعاون الأمريكية "الإسرائيلية" 6

مطالب الحركة الطلابية الأمريكية 8

تاريخ نضال الحركة الطلابية الأمريكية 9

حركة المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني 13

تأثيرات حركة BDS في الولايات المتحدة..... 13

اللوبي الصهيوني في مواجهة المقاطعة 16

التداعيـــات..... 18

المصـــــادر 19

ملخـــص:

انطلقت احتجاجات الطلاب الأمريكيين المناصرين للفلسطينيين من جامعة كولومبيا في نيويورك والتي اتقدت جذوتها بداية من إبريل الماضي، ثم انتشرت على نطاق واسع في الجامعات الأميركية الأخرى، حيث نُظمت مظاهرات واعتصامات رفعت شعار "سحب الاستثمارات" من "إسرائيل"، ضمن مطالب أخرى.

الحركة الطلابية الأمريكية جزء من المجتمع المدني الأمريكي، وهي حركة نضالية عريقة لها ميراث أممي تستلهمه اليوم.

في العام 1985م تظاهر الطلاب في جامعة كولومبيا مطالبين من الجامعة سحب استثماراتها من دولة جنوب إفريقيا التي كانت محكومة من قبل نظام الفصل العنصري.

يلعب صعود اليسار السياسي في الولايات المتحدة، وكذلك نشاط السود والملونين ومختلف الفئات والشرائح الاجتماعية المضطهدة دوراً في دعم القضية الفلسطينية.

تتضمن الاحتجاجات أيضاً تنظيم اعتصامات وإنشاء معسكرات تضامن داخل الجامعات مثل جامعة كولومبيا وجامعة جورج واشنطن، حيث يتم رفع الأعلام الفلسطينية وتوزيع المنشورات.

ويترابط نشاط الحركة الطلابية مع حركة المقاطعة العالمية والمتواجدة بقوة في أمريكا والتي تغطي فئات اجتماعية أوسع من فئة الطلاب، وهي مؤثرة إلى درجة صدور تشريعات في ولايات أمريكية بتجريب المقاطعة الاقتصادية.

تطالب الحركة الطلابية الأمريكية، الجامعات بسحب استثماراتها من الشركات التي تدعم الاحتلال "الإسرائيلي" وتصنيع الأسلحة المستخدمة في غزة، وقطع العلاقات الأكاديمية والمالية مع الجامعات "الإسرائيلية" المتورطة في هذه الأنشطة ، والوقف الفوري لإطلاق النار في غزة ووقف الأعمال العسكرية التي أدت إلى مقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين وترك العديد دون مأوى وأساسيات الحياة، وكذلك إنهاء الحصار "الإسرائيلي" المفروض على غزة.

إن خطورة هذه التظاهرات ليس البُعد السياسي، بل البعد الاقتصادي المعرفي، فهي تستهدف أبرز أوجه التعاون بين الجامعات الامريكية والكيان الصهيوني، في المجالين البحثي العلمي والاقتصادي، وهو ما يعني إن حدث تراجع التفوق العلمي والتكنولوجي للكيان الصهيوني، الذي لا يعتمد فقط على جُهد العمل الذهني داخل الكيان بل تعاون العالم الغربي الأمريكي الأوربي الاسترالي الكندي بشكل عام، وفي حال تم تنفيذ هذه المطالب فإن ضربة استراتيجية جديدة سوف توجه إلى الكيان الصهيوني.

لازال من المُستبعد أن تُطبّق هذه المطالب، إلا أنها خطوة مهمة في هذا الصعيد، صعيد قطع علاقات التعاون مع الكيان ولن تتوقف بتوقف الحرب الراهنة في غزة، كما أنها لم تبدأ اليوم فأول قطع لعلاقات من هذا النوع بدأت في العام 2009م وحينها كانت سُمعة الكيان الصهيوني أقل وحشية من اليوم وكانت علاقاته الدبلوماسية أفضل مما هي عليه بعد السابع من أكتوبر 2023م.

مجالات التعاون الأمريكية "الإسرائيلية"

طوال العقود الماضية، تطورت العلاقات ومجالات التعاون بين الجامعات والشركات الأميركية مع نظيراتها في "إسرائيل" ومؤسساتها العسكرية والبحثية، التي تستند عليها دولة الاحتلال في المحافظة على التفوق الاقتصادي والمعرفي والعسكري في المنطقة.

تحتفظ العديد من الجامعات الأميركية بأوقاف مالية ضخمة تتكون من الأصول التي يتم استثمارها في مختلف المجالات سواء سوق الأسهم والسندات في "وول ستريت"، أو مجال العقارات وغيرها من الأدوات الاستثمارية التقليدية.

وينتج عن الاستثمار عائدات سنوية ضخمة يموّل جزء منها النفقات التشغيلية للجامعات، وتدعم من خلالها البرامج البحثة والابتكارات والتطوير. ويبلغ مجموع ما تحتفظ به الجامعات في أوقافها حاليا أكثر من تريليون دولار.

ويذهب قدر من هذه الأموال والاستثمارات إلى الجامعات والشركات "الإسرائيلية" مباشرة أو الأمريكية التي هي في حالة شراكة مع الكيان الصهيوني. ومن الأمثلة على مجالات التعاون ما يلي:

البحث العلمي والتطوير:

المشاريع البحثية المشتركة: هناك العديد من المشاريع البحثية المشتركة في مجالات مثل الطب، التكنولوجيا، العلوم البيولوجية، والهندسة.

التمويل المشترك: أحياناً يتم تمويل الأبحاث من خلال منح مشتركة من الحكومات أو المؤسسات البحثية في البلدين.

التبادل الأكاديمي:

تبادل الطلاب: برامج التبادل الطلابي التي تسمح للطلاب "الإسرائيليين" بالدراسة في الجامعات الأمريكية والعكس صحيح.

تبادل الأساتذة والباحثين: هناك برامج تتيح للأساتذة والباحثين من كلا البلدين العمل في جامعات البلد الآخر لفترات محددة.

المؤتمرات وورش العمل:

المؤتمرات العلمية: تنظيم واستضافة مؤتمرات علمية وورش عمل مشتركة تجمع الباحثين من كلا البلدين لمناقشة آخر التطورات في مجالاتهم.

الندوات الأكاديمية: إقامة ندوات ومناقشات أكاديمية تهدف إلى تبادل المعرفة والخبرات بين العلماء والأكاديميين.

التكنولوجيا والابتكار:

الحاضنات والمسرعات: تعاون في مجال حاضنات الأعمال ومسرعات الشركات الناشئة، حيث تستفيد الشركات الناشئة "الإسرائيلية" من الخبرات الأمريكية والعكس صحيح.

الأبحاث التطبيقية: تعاون في الأبحاث التطبيقية التي تهدف إلى تحويل الابتكارات العلمية إلى منتجات تجارية.

التعليم عبر الإنترنت:

الدورات المشتركة عبر الإنترنت: تقديم دورات تعليمية مشتركة عبر الإنترنت تتيح للطلاب من كلا البلدين الاستفادة من المناهج التعليمية المتقدمة.

الموارد التعليمية المفتوحة: تطوير موارد تعليمية مفتوحة يمكن الوصول إليها واستخدامها من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في كلا البلدين.

العلوم الاجتماعية والإنسانية:

الدراسات الثقافية والسياسية: تعاون في مجال الدراسات الثقافية والسياسية، بما في ذلك الأبحاث حول الصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني وتأثيراته.

المشاريع الاجتماعية: مشاريع مشتركة في مجال العلوم الاجتماعية تهدف إلى دراسة وتحليل القضايا الاجتماعية والاقتصادية في البلدين.

هذه المجالات وغيرها تشكل شبكة واسعة من التعاون الأكاديمي والعلمي التي تعزز من العلاقات بين الجامعات الأمريكية و"الإسرائيلية"، وتساهم في التقدم العلمي والتكنولوجي لكلا البلدين.

مطالب الحركة الطلابية الأمريكية

تستهدف مطالب الحركة الطلابية، نسف مجالات التعاون السالف ذكرها، إذ تشمل المطالب الطلابية سحب الاستثمارات من الشركات التي تستفيد من نظام الفصل العنصري "الإسرائيلي" والإبادة الجماعية والاحتلال في فلسطين، والمزيد من الشفافية حول استثمارات الجامعة وقطع علاقاتها مع المؤسسات الأكاديمية "الإسرائيلية"، بما في ذلك المركز العالمي لجامعة كولومبيا في تل أبيب وبرنامجها للحصول على شهادات مشتركة مع جامعة المدينة ذاتها.

طرح المتظاهرون مسألة سحب استثماراتها المباشرة أو حصصها في الشركات التي تقوم بأعمال تجارية في "إسرائيل" أو معها، بما في ذلك شركتي أمازون وجوجل، اللتين أبرمتا عقدا بقيمة 1.2 مليار دولار مع الحكومة "الإسرائيلية"، لتزويدها بقدرات متقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.

وأيضاً سحب الاستثمارات من شركة مايكروسوفت، التي تقدم خدماتها لوزارة الدفاع والإدارة المدنية "الإسرائيليتين". بالإضافة إلى شركات الصناعات الدفاعية التي تستفيد من

الحـرب مثـل شركـة "لوكهيد مارتن" Lockheed Martin ، وقطـع الصلات مع شركة "كاتربيلر"، وكذلـك سـحب الاسـتثمارات مـن صناديـق "بـلاك روك" وهـي أكـبر شركـة لإدارة الأصـول عـبر العـالم، والتـي تمتلك أسـهما في كل الشركات المتداولـة علناً تقريباً من خـلال صناديقها المتداولة في البورصة.

وحتـى الآن، رفضـت الجامعـات الأميركيـة بشـكل قاطع تعديل اسـتثماراتها اسـتجابةً للضغوط الطلابيـة، مكتفيـة بعقـد بعـض إداريهـا لاجتماعـات مـع الطـلاب، لكـن الرسـالة العامـة كانـت أنهـم لـن يغـيروا محافظهـم الاسـتثمارية أو يبيعـوا أصولهم المرتبطـة بـ"إسرائيـل"، وفقا لنيويـورك تايمز.

تاريخ نضال الحركة الطلابية الأمريكية

في 7 فبرايـر 2009م وبفضـل ضغـط الحركـة الطلابيـة الأمريكية أصبحت "كلية هامبشـاير" Hampshire College أول كليـة في الولايـات المتحـدة تسـحب اسـتثماراتها مـن سـت شركات أمريكيـة بسـبب تورطهـا في العمليـات العسـكرية "الإسرائيليـة" في فلسـطين.

وهـذه الـشركات هـي: كاتربيلر Caterpillar ، ويونايتد تكنولوجيـز UTC، ، وجنرال إلكتريك GE ، وآي تي تي ITT Corporation ، وموتـورولا Motorola، وتيريكـس Terex ، زودت هـذه الـشركات الجيـش "الإسرائيلي" بالمعـدات والخدمات في الضفة الغربيـة وقطاع غزة.

وأشـادت المجموعـة الطلابيـة "طـلاب من أجـل العدالة في فلسـطين"، التي كانت تقـوم بحملة مـن أجـل هـذه النتيجـة، بالقـرار باعتبـاره رائـداً واستشـهدت بحملتهـم كعامـل رئيـسي في قرار مجلـس الأمناء.

بـدأت هـذه المجموعـة الطلابيـة جهودهـا في العـام 2007م عندمـا اعترفـت بهـا الكليـة رسـمياً كمجموعـة طلابيـة رسـمية، ومنـذ ذلـك الحـين، جمعـت المجموعـة أكـثر مـن 800

توقيع من الطلاب والخريجين وأعضاء هيئة التدريس في عريضة تم تقديمها بعد ذلك إلى المجلس.

إن سحب الاستثمارات ليس إجراءً جديداً بالنسبة إلى "هامبشاير"؛ فقد كانت الكلية هي الأولى في الولايات المتحدة التي تسحب استثماراتها من جنوب إفريقيا بسبب الفصل العنصري قبل 32 عاماً، وبعد فترة وجيزة، قطعت الكلية علاقاتها مع حكومة جنوب إفريقيا، وهو الإجراء الذي اتبعته المدارس من جميع أنحاء البلاد.

في أغسطس من العام 2010م ، باعت جامعة هارفارد بعض استثماراتها في "إسرائيل"، لكنها لا تتخلص من الدولة اليهودية، ولم تكن التغييرات في المحفظة لها دوافع سياسية، بحسب المتحدث باسم الجامعة.

أثارت التقارير حينها بأن جامعة هارفارد باعت جميع ممتلكاتها في "إسرائيل" غضباً فورياً عبر الإنترنت صباح يوم الاثنين آنذاك، بناءً على الأخبار التي تفيد بأن أحدث ملف قدمته شركة هارفارد للإدارة إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات كشف أنها باعت أسهماً بقيمة 39 مليون دولار في شركات "إسرائيلية" مثل شركة تيفا للأدوية. الصناعات المحدودة ، وشركة NICE Systems المحدودة ، وشركة Check Point Software Technologies المحدودة ، وشركة Cellcom Israel Ltd. ، وشركة Partner Communications Ltd.

جاءت هذه الخطوة بعد الحرب العدوانية التي شنتها "إسرائيل" على غزة في 2008م 2009م، وهجومها على "أسطول الحرية"، واكتسبت الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل المعروفة اختصاراً(BDS) زخماً كبيراً.

بدأت الحملة في العام 2005م وهي تستهدف المنظمات الاستهلاكية والأكاديمية والثقافية والرياضية "الإسرائيلية"، وعقدت مؤتمرها الأول في رام الله في عام 2007م.

في عام 2021م صوّت مجلس طلاب كلية الحقوق بجامعة مدينة نيويورك (CUNY) لصالح قرار يدعم حركة المقاطعة (BDS) ودعا الكلية إلى سحب استثماراتها من "إسرائيل".

في عام 2021م، صوت أعضاء هيئة التدريس في قسم التحليل الاجتماعي والثقافي بجامعة نيويورك لصالح تنفيذ قرار عدم التعاون مع حرم الجامعة في "تل أبيب".

في عام 2022م، صوتت حكومة الطلاب الجامعيين في جامعة كيس ويسترن ريسيرف Case Western Reserve لصالح قرار يشجع الجامعة على النظر في كيفية استثمار أموالها في الشركات "الإسرائيلية"، حسبما ذكرت صحيفة كيس ويسترن ريزيرف أوبزرفر .

وذكرت الصحيفة أن القرار يدعو إلى سحب الاستثمارات من الشركات التي "تسهل بناء أو صيانة أو التنمية الاقتصادية للمستوطنات "الإسرائيلية" غير القانونية والبؤر الاستيطانية والطرق وأنظمة النقل المخصصة للمستوطنين فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

في مايو 2022م واجهت صحيفة "هارفارد كريمسون" The Harvard Crimson ردود فعل عنيفة من الجماعات اليهودية في الحرم الجامعي، فإلى جانب بعض أعضاء هيئة التدريس والخريجين البارزين في جامعة هارفارد، أيدت هيئة تحرير الصحيفة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، التي تدعو المؤسسات الغربية إلى قطع العلاقات مع "إسرائيل".

نُشرت الافتتاحية في أعقاب أسبوع الفصل العنصري "الإسرائيلي" السنوي ، الذي نظمته لجنة التضامن مع فلسطين في جامعة هارفارد، وهي مجموعة طلابية "مكرسة لدعم النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير والعدالة والمساواة من خلال رفع مستوى الوعي والمناصرة والمساواة". المقاومة اللاعنفية"، بحسب موقعها على الإنترنت.

في العام 2024م طالب المتظاهرون في جامعة كولومبيا Columbia University بسحب استثماراتها من "إسرائيل" وبالمثل، وجهت عدد من المنظمات التي يديرها الطلاب في مدارس أخرى في جميع أنحاء الولايات المتحدة دعوات مماثلة، مع تمرير بعضها قرارات لدعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

في فبراير 2024م، صوتت الحكومة الطلابية بجامعة كاليفورنيا في ديفيس (ASUCD) لصالح قرار المقاطعة الذي يمنع إنفاق ميزانية المجموعة على الشركات التي تدعم "إسرائيل".

مشروع القانون الذي تم إقراره يمنع إنفاق أي مبلغ من ميزانية ASUCD البالغة 20 مليون دولار على الشركات المتواطئة في الاحتلال والإبادة الجماعية للفلسطينيين، على النحو الذي حددته حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

في ذات الشهر فبراير 2024م، صوت كل من مجلس رابطة الطلاب الجامعيين بجامعة كاليفورنيا ورابطة طلاب الدراسات العليا لصالح قرار المقاطعة، الذي اتهم "إسرائيل" بـ "الفصل العنصري والتطهير العرقي والإبادة الجماعية" ضد الفلسطينيين، حسبما ذكرت صحيفة UCLA Daily Bruin .

ومع ذلك، أصدرت جامعة كاليفورنيا بياناً ينتقد القرارات، قائلة إنها "تتعارض مع موقف جامعة كاليفورنيا وجامعة كاليفورنيا، التي، مثل جميع الجامعات التسعة الأخرى لجامعة كاليفورنيا، عارضت باستمرار الدعوات لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها".

وتدعو العريضة، التي حصلت على نحو 400 توقيع على موقعها على الإنترنت، كولومبيا أيضا إلى استخدام نفوذها المالي والسياسي للضغط على الحكومة الأمريكية لتعليق مساعداتها "لإسرائيل".

في الآونة الأخيرة، شكل بعض أعضاء هيئة التدريس في جامعتي كولومبيا وبارنارد Barnard College لجنة وأطلقوا حملة عريضة تطالب جامعة كولومبيا بالتخلي عن جميع الشركات التي تنتج أو تبيع الأسلحة أو المعدات العسكرية الأخرى "لإسرائيل".

في أبريل 2024، ذكرت صحيفة بينغهامتون التي يديرها الطلاب، أن مؤتمر رابطة طلاب المدرسة (SA) صوت لصالح قرار المقاطعة.

"شركات مثل لوكهيد مارتن وبي أيه إي سيستمز ليس لها مكان في حرمنا الجامعي، وقد أوضحت الهيئة الطلابية بشكل واضح أننا نقف بحزم ضد استثمار أموالنا الدراسية ووقفنا في صناعة تصنع أسلحة الحرب والدمار الشامل."

وفي أبريل أيضا 2024م قامت شركة جوجل Google بطرد 20 عاملاً إضافياً، تقول

إنهم شاركوا في احتجاجات على عقد الحوسبة السحابية الذي أبرمته الشركة مع الحكومة "الإسرائيلية"، ليصل إجمالي عدد العمال المفصولين إلى 50، وفقاً للمجموعة المنظمة للمظاهرات.

جاءت احتجاجات العاملين في شركة جوجل على صفقة الحوسبة السحابية التي أبرمتها الشركة مع الحكومة "الإسرائيلية" بعد أكثر من ستة أشهر من 7 أكتوبر.

حركة المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) هي حملة دولية بدأت في عام 2005 من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بهدف الضغط على "إسرائيل" لإنهاء الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية، والاعتراف بحقوق المواطنين الفلسطينيين داخل "إسرائيل"، واحترام حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

في الولايات المتحدة، شهدت حركة BDS دعماً وتأييداً من بعض الجماعات الأكاديمية والنقابية والدينية، وكذلك من بعض السياسيين. وقد نظمت حملات لمقاطعة المنتجات "الإسرائيلية" وسحب الاستثمارات من الشركات التي تستفيد من الاحتلال "الإسرائيلي".

تأثيرات حركة BDS في الولايات المتحدة

أكاديمياً: بعض الجامعات الأمريكية شهدت تصويتات من قبل هيئاتها الطلابية لدعم حركة BDS، وبرزت قرارات من بعض الجمعيات الأكاديمية لدعم المقاطعة الأكاديمية "لإسرائيل".

اقتصادياً: جرت محاولات لسحب الاستثمارات من شركات تتعامل مع "إسرائيل"، مثل شركات تكنولوجية وأمنية. ومع ذلك، لم تحقق هذه الجهود نجاحاً كبيراً على المستوى الاقتصادي العام.

سياسياً: أثارت حركة BDS جدلاً سياسياً واسعاً في الولايات المتحدة. حيث أدانتها شخصيات سياسية متعددة، وأصدرت بعض الولايات الأمريكية قوانين تمنع المقاطعة الاقتصادية "لإسرائيل" وتعتبرها غير قانونية.

اجتماعياً وإعلامياً: حركة BDS أثارت نقاشات واسعة حول حقوق الفلسطينيين وسياسات "إسرائيل" في وسائل الإعلام الأمريكية وبين مختلف طبقات المجتمع.

أدت حروب "إسرائيل" المتكررة في غزة - في الأعوام 2009م 2024م إلى زيادة التوجهات إلى نزع الشرعية عن "إسرائيل".

نظام الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الذي تمارسه "إسرائيل" يُنظر إليه بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم، باعتباره أمراً مستهجناً، حتى من قِبل العديد من المدافعين عن "إسرائيل".

في مواجهة هذا الواقع الجديد المتنامي في الوعي العام تجاه "دولة إسرائيل" زادت الجماعات المؤيدة "لإسرائيل" إنفاقها لمكافحة حركة التضامن مع فلسطين عشرين مرة بين عام 2012م - 2017م، ومع ذلك على الرغم من عشرات الملايين من الدولارات، فإن النتائج لم تكن بالمستوى المرغوب.

لقد توسعت حركة التضامن مع فلسطين من أوروبا إلى الولايات المتحدة والعديد من الدول في جميع أنحاء العالم، وعمقت تحالفاتها مع الأقليات الرئيسية وتحالفات العدالة الاجتماعية.

معظم "الأضرار الجانبية" التي لحقت بـ"إسرائيل" من قبل حركة المقاطعة هي نتيجة "المقاطعة الصامتة" المتزايدة، من قبل المجموعات والأفراد والشركات الذين يتخذون قرارات غير معلنة بالامتناع عن التعامل مع "إسرائيل"، لدوافع مختلفة.

وفي عام 2010م، دعت وكالات التجسس "الإسرائيلية" إلى "تخريب" حركة المقاطعة كجزء من استراتيجية "هجومية"، في العام 2010م أظهرت وثيقة استراتيجية "إسرائيل" وجماعات الضغط التابعة لها في جميع أنحاء العالم، في تشويه سمعة حركة التضامن الفلسطينية باعتبارها تشجع معاداة السامية وتحاول ربط تلك الحركة بإيران و"الإرهاب".

يمر يهود الولايات المتحدة بأعمق أزمة هوية على الإطلاق، إذ أن النشاط اليهودي في الولايات المتحدة المناهض "لإسرائيل"، أصبح واضحاً بالفعل، خصوصا بعد السابع من أكتوبر 2023م، إن هذا التآكل في الدعم اليهودي "لإسرائيل" معها هو نتيجة للتصور الذي يتعمّق، بأن "إسرائيل" تبتعد عن الصورة التي تروج لها لدولة "تعددية وديمقراطية تسعى للسلام، إذ نسفت حكومات نتنياهو المتطرفة هذا التصور، وأظهرت "إسرائيل" بوصفها دولة يهودية متطرفة، ودولة استبدادية، بعد فضيحة التعديلات القانونية التي سعت لها حكومة نتنياهو قبل السابع من أكتوبر 2023م والتي على إثرها عمّت التظاهرات شوارع "إسرائيل".

لم تكن فقط الاعتداءات "الإسرائيلية" على غزة والقمع في الضفة الغربية هو ما أدى إلى تراجع فاعلية "الجهود المبذولة لمكافحة حركة التضامن مع فلسطين" إذ ارتبطت بالعداء للمسلمين وترويج الاسلاموفوبيا، وبالاتهام بمعاداة السامية لكل متعاطف مع القضية الفلسطينية من مختلف العقائد والأعراق والتوجهات السياسية.

كما تستقطب القضية الفلسطينية دعم مجتمعات المثليين والمتحولين جنسياً والأمريكيين اللاتينيين والأفارقة، فهذه المجموعات تشعر أنها مضطهدة في المجتمع الأمريكي من ذات النخبة الأمريكية التي تدعم "إسرائيل".

كما أن قوانين مكافحة المقاطعة التي دعمتها "إسرائيل" واللوبي الصهيوني في مختلف البلدان، أثارت المخاوف بشأن احتمال انتهاكها لحرية التعبير، الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى إبعاد المؤيدين المحتملين "لإسرائيل"، الذين يخشون بدورهم على الحريات المكتسبة خصوصا ذوي التوجهات الليبرالية الديمقراطية.

لهذا السبب بالتحديد تحاول "إسرائيل" وجماعات الضغط التابعة لها إعادة تعريف أي تشكيك في المزاعم السياسية للصهيونية باعتباره شكلاً من أشكال معاداة السامية.

وبهذا التعريف، فإن الدعوة إلى دولة حديثة وديمقراطية يتمتع فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون والأشخاص من جميع الهويات القومية بحقوق كاملة ومتساوية ومحمية وفق حل الدولتين وحق العودة، تعد من وجهة النظر "الإسرائيلية" خطاباً معادٍ للسامية.

اللوبي الصهيوني في مواجهة المقاطعة

تواجه حركة المقاطعة معارضة قوية من اللوبي المؤيد "لإسرائيل"، مثل لجنة الشؤون العامة الأمريكية "الإسرائيلية" (AIPAC) ومنظمات أخرى.

تتهم بعض الجهات حركة BDS بأنها معادية للسامية، وهو ما ينفيه القائمون على الحركة بشدة، مؤكدين أن حركتهم ضد السياسات "الإسرائيلية" وليست ضد اليهود كدين أو عرق.

كما سنّت العديد من الولايات الأمريكية قوانين تعاقب الشركات التي تشارك في حركة BDS، مما يزيد من صعوبة تنفيذ حملات المقاطعة.

ردود الفعل على حركة BDS متنوعة؛ فبينما يدعمها البعض باعتبارها وسيلة سلمية للضغط على "إسرائيل" لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، يعتبرها آخرون تهديداً للعلاقات الأمريكية "الإسرائيلية" وتحريضاً على الكراهية.

بشكل عام، تبقى حركة BDS موضوعاً ساخناً ومثيراً للجدل في الولايات المتحدة، وتعكس الانقسامات السياسية والاجتماعية حول قضية الصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني.

في مواجهة نشاط حركة المقاطعة التي تستهدف الكيان الصهيوني، قامت إحدى أكبر الجمعيات الخيرية اليهودية في الولايات المتحدة بتمويل قائمة سوداء غامضة على الإنترنت تستهدف طلاب الجامعات الذين ينتقدون "إسرائيل".

لمدة ثلاث سنوات، قام موقع على شبكة الإنترنت يسمى Canary Mission بنشر الخوف بين الناشطين الجامعيين، حيث نشر أكثر من ألف ملف سياسي عن الطلاب المؤيدين للحقوق الفلسطينية.

وتهدف هذه الملفات إلى الإضرار بفرص عمل الطلاب، إذ يتم ملاحقة المتضامين مع فلسطين بعد تخرجهم وتقدمهم للحصول على فرص عمل في الشركات، يتم الضغط على الشركات من قبل اللوبي الصهيوني لطرد هؤلاء الطلاب، وبالتالي يجعلون منهم عبرة، باحتراق مستقبلهم الوظيفي.

ونظراً لهذه الطبيعة اللاأخلاقية التي يقوم بها هذا الموقع " كناري ميشن"، يدعي زعماء التيار الرئيسي لليهود الأمريكيين أنهم لا يعرفون من يمول كناري ميشن، وكما تبين، فإن جزءاً كبيراً من الأموال جاء من داخل صفوفهم.

في أواخر عام 2016م وأوائل عام 2017م، خصصت مؤسسة عائلة هيلين ديلر مبلغ 100 ألف دولار لشركة Canary Mission وقدمت التبرع إلى الصندوق المركزي "لإسرائيل"، وهي مؤسسة "خيرية" مقرها نيويورك تعمل كقناة لدافعي الضرائب الأمريكيين الذين يسعون إلى تقديم تبرعات معفاة من الضرائب للجماعات اليمينية والمتطرفة في "إسرائيل". وفي إقراراتها الضريبية، أدرجت مؤسسة ديلر الغرض من المنحة على أنه "مهمة كناري لميغاموت شالوم".

التداعيـــــات:

حركـة الاحتجاجـات الطلابيـة في الجامعـات الأمريكية ضد السياسـات "الإسرائيليـة"، وخاصة في سـياق الصراع "الإسرائيلي" الفلسـطيني، لها عدة تداعيات اقتصادية وعلمية على "إسرائيل":

التداعيات الاقتصادية:

حملات المقاطعة وسـحب الاسـتثمارات: تؤدي الاحتجاجات في بعض الأحيان إلى حملات مقاطعـة وسـحب اسـتثمارات مـن الـشركات والمؤسسـات "الإسرائيليـة". هـذا يمكـن أن يؤثـر سـلباً عـلى الاقتصـاد "الإسرائيـلي"، خاصـة إذا تـم تبنّي هذه السياسـات على نطاق واسـع.

تأثـير عـلى العلاقـات التجاريـة: الـشركات الأمريكية قـد تتأثـر بالضغط الشـعبي وتعيد النظـر في علاقاتهـا التجاريـة مـع "إسرائيـل"، مـما قـد يـؤدي إلى تقليـل التعـاون التجـاري والاقتصـادي.

التداعيات العلمية:

تقييـد التعـاون الأكاديمـي: الاحتجاجـات قد تؤدي إلى تقليـل التعاون الأكاديمـي والبحثي بـين الجامعـات الأمريكيـة ونظيراتهـا "الإسرائيليـة". هـذا يمكن أن يؤثـر على المشـاريع البحثية المشـتركة، وتبـادل الباحثـين، وبرامج التبـادل الطلابي.

تأثـير عـلى السـمعة الأكاديميـة: الجامعـات "الإسرائيليـة" قـد تواجـه صعوبـة في جـذب الطـلاب والباحثـين الدوليـين إذا اسـتمرت الاحتجاجـات وصـارت مؤثـرة عـلى الـرأي العـام الأكاديمـي العالمـي.

التداعيات الاجتماعية والسياسية:

تأثـير عـلى الـرأي العام الأمريكي: الاحتجاجات تسـاهم في تشـكيل الرأي العـام الأمريكي، وخاصـة بـين الشـباب، تجـاه السياسـات "الإسرائيليـة". هـذا يمكن أن يـؤدي إلى زيـادة الضغوط السياسـية عـلى الحكومـة الأمريكية لتبنـي مواقف أكـثر نقداً تجـاه "إسرائيل".

تأثير على اللوبي "الإسرائيلي": قد يؤدي تصاعد الاحتجاجات إلى إضعاف اللوبي "الإسرائيلي" في الولايات المتحدة، مما يمكن أن ينعكس على الدعم السياسي والعسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة لـ"إسرائيل" .

تلك التداعيات تتفاوت في تأثيرها بناءً على مدى انتشار وقوة حركة الاحتجاجات، وكذلك استجابة الحكومات والمؤسسات الأمريكية لتلك الاحتجاجات.

المصـــــــــادر:

- LOS ANGELES TIMES، "UC rejects calls for Israel-related divestment, boycott driving pro-Palestinian protests". "(April 27, 2024)
- Daily Bruin، "Examining parallels to 1985 student calls for divestment from South Africa". (April 25,2024)
- NEWSWEEK ، "Full List of Colleges Where Students Voted To Cut Ties With Israel". (Apr 26, 2024)
- BLOOMBERG، "Harvard, Yale Students Shout 'Divest!' at Unyielding Universities". Apr 26, 2024)
- BDS، "Hampshire College becomes first college in U.S. to divest from Israeli Occupation!". (February 12, 2009)
- JNS ، "As BDS opponents move from campuses to state capitols, California is up next". (April 13, 2016)

- **THE ELECTRONIC INTIFADA، "Leaked report highlights Israel lobby's failures". (28 April 2017)**

- **الحرة، "ما الاستثمارات التي يريد طلاب أميركا من جامعاتهم سحبها؟"، (27 أبريل 2024)**

- **بي بي سي، "هل يهدد حراك الجامعات الأمريكية علاقات إسرائيل مع واشنطن في المستقبل؟"، (28 أبريل/ نيسان 2024)**

- **الجزيرة، "تفاصيل الاستثمارات والتعاون بين الجامعات الأميركية وإسرائيل" (5/ مايو/2024)**

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات